

أخبار عن انتشار عطر قاتل



عدد سكان جرمانا مليون .. وبالسجلات ١٦٥ ألفاً توسعة جديدة لمخطط جرمانا التنظيمي تبدأ عام ٢٠٢٠

الوطن

تجاوز عدد سكان مدينة جرمانا المليون نسمة تجاوز لم يجد صدها في الأرقام الرسمية لدى المجلس المحلي لمدينة جرمانا فوفقاً لذلك فإن عدد سكان مدينة جرمانا هو ١١٤٣٦٣ ألف نسمة وهذا الرقم يناهز عدد عادات الاشتراك الكهربائي والتي يبلغ عددها ١١٣ ألف عداد.

ووفقاً لرئيس المجلس المحلي لمدينة جرمانا تزيه شرف الدين فإن الرقم الذي يسعى مجلس المدينة إلى التصديق عليه وترفض بعض الجهات القبول به يقارب ١٦٥ ألف نسمة.

ويرجع شرف الدين أن عدد السكان الحالي وخصوصاً في سنوات الحرب قد تجاوز المليون نسمة. ووفقاً لرئيس المجلس المحلي فإن عدد عقود الإيجار التي نظمتها البلدية قد قارب الثلاثة عشر ألف عقد للإيجار منذ بداية العام. ويؤكد رئيس المجلس المحلي وجود توسعة جديدة للمخطط التنظيمي تبدأ في عام ٢٠٢٠ وذلك بعد أن يتم الانتهاء من عمليات الرفع الطبوغرافي التي توقفت خلال السنوات السابقة وجاءت الموافقة على إنجاز ما تبقى من هذه العملية.

وبيّن شرف الدين أنه صدر قبل أيام الاعتراضات على المخطط التنظيمي الحالي والتي بلغت نسبتها ٢٦ بالمئة من مساحة المخطط الحالي ووفقاً لشرف الدين فإن المجلس سيبدأ المخطط الحالي مع التعديلات التي تم الأخذ بها للاطلاع عليها.

وبيّن رئيس مجلس بلدية جرمانا أن شكوى المواطنين من عدم وجود قصفان زفتية يعود سببه الرئيسي إلى الجهات المنفذة للحفريات في شوارع المدينة من كهرباء وهاتف وصرف صحي وأن هذه الجهات ومتعهديه هي المسؤولة عن طول الفترة الزمنية مبيّناً أن البلدية كجهة وصائية لا تعطي أي متعهد براءة ذمة قبل إنجاز كامل العقد ومن ضمنه القصفان الزفتية. ويرى رئيس مجلس المدينة أن معاناة مناطق في المدينة من انعدام القصفان الزفتية مثل مناطق مزارع الروضة ودف الصخر فإن البلدية بانتظار استكمال الخدمات الأخرى من صرف صحي وكهرباء من تأمين البنى التحتية حتى تتمكن البلدية من التعاقد على تزييت شوارع هاتين المنطقتين وأن البلدية بانتظار ذلك من أجل طلب الإعانة من وزارة الإدارة المحلية فالموارد الذاتية للبلدية وحدها لا تكفي وهي لا تتجاوز ١١٣ مليوناً في العام.

ويؤكد شرف الدين أن البلدية حالياً تنفذ مشروع تزييت طرقات حي الحمصي وحي النسيم بكلفة ١٧٠ مليون ليرة.

درجات نارية تسير «بجلات» مزورة.. وفي حال تسجيلها نظامياً لنصل على ١٢٤ مليون ل.س

السويداء - عبيد صيمومة

عندما صدر قرار منج الدرجات النارية (التي لا تحمل أوراقاً نظامية) لوحات مؤقتة جاء القرار في حينها من محافظ السويداء السابق لكي يتسنى لأصحاب تلك الدرجات الحصول على مخصص شهري من مادة البنزين لمنع المشاجرات والصدامات بين أصحاب تلك الدرجات وأصحاب محطات الوقود.

وجرى تشكيل لجنة بناء على طلب المحافظ تضم عناصر من التموين ومهندسا مشرفاً من مديرية النقل في المحافظة إلا أن هذا القرار ولعدم الحاقه بقرار إلزام أصحاب تلك الدرجات بتسجيلها وجرمتها خلال مدة محددة كان سبباً في تمتع أصحاب الدرجات التي تحمل أوراقاً نظامية وشهادة جمركية ودفتر منشأ من تسجيلها لدى مديرية النقل وبالتالي حرمان الخزينة من ملايين الليرات.

ويشير تقرير اللجنة المكلفة منج اللوحات المؤقتة للدرجات غير المسجلة في السويداء إلى أن عدد اللوحات المؤقتة المعنوة للدرجات على ساحة المحافظة وحتى تاريخه ٦٣٩٦ لوحة فقط حيث أشارت اللجنة إلى أنه وخلال متابعتها لعمل الدرجات لاحظت وجود عدد كبير من أصحاب الدرجات يحمل أوراقاً نظامية جاهزة للتسجيل في حين لم يتم تسجيلها من جهة أخرى تبين وجود عدد كبير من الدرجات على ساحة المحافظة قد جرى تسجيله في مديريات النقل بالقطر رغم أنها لا تحمل أوراقاً نظامية إضافة إلى وجود عدد كبير من اللوحات مزور أو مسروق عليه إشارة المراقبة (السويداء).

ونظراً لواقع الدرجات غير النظامية التي فرضت وجودها على أرض المحافظة اقترحت اللجنة إلزام أصحاب الدرجات بالتسجيل النظامي لدى مديرية النقل وبالتالي تحصيل رسوم كبيرة لصالح الخزينة العامة بحوالي ١٣٤ مليون ليرة سورية للدرجات التي جرى منحها اللوحات المؤقتة مؤكدة أن هذا العمل خاص بالمحافظة وليس بمديرية النقل إضافة إلى اقتراحها فتح منفذ جمركي بالسويداء خاص بجمركة الدرجات غير الحاصلة على أوراق نظامية وبالتالي تسجيلها وإدخال رسوم مالية للخزينة لتؤكد اللجنة ضرورة تطبيق القانون ضمن الإمكانات لتقييد سيرها خاصة مع وجود أطفال تودمها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن وضع الدرجات النارية المخالفة على ساحة المحافظة والتي يزيد عددها على ١٥ ألف دراجة يخالف بشكل صارخ تعميم وزارة الداخلية رقم ١١٤/ص تاريخ ٢٠١٧/٩/٢٧ القاضي بحجز الدراجة التي لا تحمل شهادة جمركية وأوراق منشأ بموجب ضبط نظامي وتسليمها إلى مديرية الجمرك المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ حجزها إذا لم يقم صاحبها بإبراز الشهادة الجمركية وأوراق المنشأ إلى الجهة المختصة.

محمد منار حميجو

قال وزير العدل القاضي هشام الشعار: إن مجلس القضاء الأعلى شهد خلال منتصف هذا العام حراكاً غير مسبوق في تفعيل قانون السلطة القضائية في كل جوانبه ولاسيما بالمواد المتعلقة بالرقابة على أعمال القضاة والعاملين ومحاسبتهم.

وخلال اجتماع عقده مع قضاة الجزاء بقاعة المحكمة في القصر العدلي بدمشق أشار الشعار إلى ضرورة محاسبة المقصرين والمخالفين منهم وذلك عبر إدارة التقني القضائي، وخصوصاً في حال إخلال القاضي بواجباته الوظيفية.

وأعلن الشعار عن تلقي الوزارة العديد من شكوى المواطنين حول تصرفات بعض القضاة ولاسيما فيما يتعلق في سوء التعامل وأكد الشعار أن هذه التصرفات خاطئة وأنه خلل قضائي غير مقبول، مضيفاً: مطلوب منا أن نستقبل المواطنين بطريقة مستحبة ولاتنقذ مع سرعة معالجة شكاويهم لإحقاق الحق ونشر العدالة. وأضاف: يجب ألا يغلق القاضي باب مكتبه ولا يقول للمواطن «راجع غيري أو دير راسك» متسائلاً إلى أين يذهب المواطن في هذه الحالة والقضاء هو المرجع للمواطن لاستعادة حقوقه.

وأكد الشعار بأن هناك نموذجاً رائعاً من القضاة الذين هم على قدر عال من المسؤولية والحرافية مشهود لهم بالعلم والخبرة والنزاهة تحمّلوا الكثير من الصعوبات والضغط، معتبراً أن هذا لا يتعارض مع محاسبة المخطئ والمخالف من القضاء وفقاً لممارسة قانون السلطة القضائية والقوانين الأخرى ذات الصلة.

وكشف الشعار أن هناك خللاً في النيابة العامة وهذا لا يمكن أن تقبله المؤسسة القضائية، موضحاً أنها تمثل الحق العام ومن هذا المنطلق يجب أن تكون ملجأ المواطن المظلوم التي من المفترض أن تبحث في الشكاوى وتقف على قانونيتها. وأضاف الشعار: هناك قضاة يؤجلون بعض الدعاوى

وزير العدل: قاضٍ يقاضي القضاة.. تلقينا شكوى عن تصرفات البعض

الشعار: خلل في النيابة العامة وإخلاءات السبيل وقضاة يؤجلون الدعاوى عدة مرات وهذا غير مقبول

الأيوبي لـ «الوطن»:

الرأي العام في سورية

يتوق إلى إصلاح

قضائي شامل

قضاة لا يستقبلون

المراجعين والمطلوب

منا أن نفتح مكاتبنا

للمواطنين



الوقت يجب أن تتوافر لدى القاضي الحكمة والقناعة على ضوء التحقيقات في الدعوى في هذا الموضوع. من جهة أكد رئيس محكمة الجنايات بدمشق المستشار ماجد الأيوبي أن الرأي العام في سورية مازال يتوق إلى إصلاح قضائي شامل يهدف إلى إقامة السلطة القضائية المستقلة، يتولاها قضاة مستقلون أكفأ لتضمن حق وكرامة الإنسان إضافة إلى الحفاظ على المال العام ومكافحة الفساد.

وفي تصريح خاص لـ «الوطن»، قال الأيوبي: إن وزير العدل كان محقاً في اجتماعه مع قضاة دمشق حينما اعتبر أن الإصلاح القضائي مكون هام من مكونات الإدارة الرشيدة، مشيراً إلى أنه مع القليل من التخطيط السليم والحكمة الفطنة كفيلة بتنفيذ خطة تطوير

عدة مرات لإطالة أمد التقاضي وفي هذا ضرر كبير للمقاضين لأن تأخير العدالة ظلم، كاشفاً أن هناك دعاوى مازالت منظرية في القضاء عدة سنوات ضارباً مثلاً عن دعاوى ممتدة ٤٠ سنة ولم تفصل إلى الآن مستغرباً أن تتأخر مثل هذه الدعاوى لتلك المدد.

وأكد الشعار ضرورة أن تتواجد هيئة المحكمة بكاملها مع الكاتب في قاعة المحكمة، مشيراً إلى أن هناك ملاحظات أن بعض القضاة ولاسيما في عدد من محاكم جنح الاستئناف لا يصعد إلا قاض واحد على منصة المحكمة وهي محكمة جماعية مؤلفة من ثلاثة مستشارين.

وكشف الشعار أن هناك خللاً في إخلاءات السبيل، مضيفاً نحن لسنا مع التوقيف التعسفي ولكن في ذات

لماذا لم تبدأ المرافئ السورية بالتحضير لمرحلة إعادة الإعمار؟

إعداد وتجهيز مرفأ طرابلس في لبنان ليكون جاهزاً لهذه المرحلة

طرطوس - الوطن

أربعة خطوط بحرية إلى كل من: تركيا، الأردن، مصر والسعودية، لنقل شاحنات النقل البري التي يتعذر نقلها عبر الأراضي السورية، بالتزامن مع ربط المرفأ مع مرفأ بيروت وبورسعيد لنقل الحاويات وذلك بعد التعاقد مع شركة «Gulfainer» التي مقرها الشارقة - الإمارات العربية المتحدة لاستثمار رصيف الحاويات.

كما يعمل مرفأ طرابلس -حسب الجندي- على إحداث الخدمات اللوجستية للحاويات وبقدرة المنطقة الحرة، بمساحة ٥٥ ألف متر مربع بهدف الاستفادة من القيمة المضافة والأساسية التي ستقدمها هذه المنطقة، وهو ما يعني استيراد مواد أولية وتصنيعها للمراكز التصنيعية والتحويلية ليعاد تصديرها على غرار تجربة منطقة «جبل علي» حيث نظام خاص لتبادل البضائع، ما قد يشكل مصدر جذب كبير للمستثمرين.

وتتزامن كل هذه التحضيرات مع مساعي مرفأ طرابلس لاستصدار قوانين مرنة وبسيطة تشمل تسهيلات تجارية وغيرها في ظل حصول المرفأ على شهادات (ISO 14000) المتعلقة بحماية البيئة و(ISO 18000) المعنية بتطبيق مبادئ الصحة والسلامة المهنية لعمل المرفأ. ويقتم الخبير البحري حسين الجندي بالقول: حيث إن المرافئ السورية هي الأحق بالاستفادة من الحركة التجارية البحرية المشددة في ضوء ما تقدم أعلاه، وتضخ حاجة الإعمار لمواجهة المنافسة سواء من الناحية اللوجستية أو التشريعية، وتبرز هنا أهمية تبني فكرة حصر الاستيراد بالمرافئ السورية لزيادة الإنتاجية ودعم الكوادر الوطنية بالإضافة إلى صدور قانون جمركي متكامل يؤمن المرونة اللازمة والمواءمة مع القوانين والأنظمة البحرية العالمية.

من أحد البنوك الخاصة بلغت قيمته نحو ٨٦ مليون دولار. ويضيف: لقد تضمنت المرحلة الأولى إعادة تأهيل المرفأ القديم لجهة البنى التحتية المختلفة وأتمت أعمال إدارة المرفأ، إضافة إلى تحقيق بنية تبادل المعلومات إلكترونياً وإنشاء رصيف الحاويات بطول ٦٠٠ متر ويحيط ١٥,٥ متراً ورمد المنطقة الخلفية للمرفأ بمساحة ٧٩٠ ألف متر مربع، إقامة منطقة الخدمات اللوجستية للحاويات وبقدرة استيعابية تبلغ ٧٥٠ ألف حاوية.

أما المرحلة الثانية فقد انطلقت منذ مطلع العام المنصرم وتشمل توسيع منطقة الحاويات من ٢٤ ألف متر مربع إلى ٧٠ ألف متر مربع، كما تم استخدام حاضنتين ضخمتين من أصل أربع بقدرة تشغيلية تبلغ ٤٠ حاوية بالساعة، وتتضمن المرحلة الثالثة توسيع رصيف الحاويات ليصبح طوله ١٢٠٠ متر بدلاً من ٦٠٠ متر، ورمد ١٥٠ ألف متر مربع من المنطقة الخلفية لتصبح بمساحة ٩٤٠ ألف متر مربع وزيادة مساحة المرفأ، وإضافة خدمات تنافسية عدة، كتخصيص حوض لإصلاح السفن وتشديد سكة حديدية تربط مرفأ طرابلس بسورية وتركيا وغيرها بأوروبا.

وتنتيجة لما تقدم يأمل حالياً القاضون على مرفأ طرابلس بأن تصبح حركة الشحن التجارية البحرية إلى لبنان وسورية محصورة بمرفا طرابلس، على اعتبار أن المقومات الموجودة لديهم لا تتوافر لدى مرفأ اللاذقية أكبر مرفأ بسورية حيث يبلغ طول الرصيف ٤٠٠ متر وعمق الحوض ١٢ متراً، أما في طرابلس فطول الرصيف ٦٠٠ متر وعمق الحوض ١٥ متراً مما يسمح باستيعاب البواخر الضخمة، ومن ثم يتم نقل البضائع براً أو بحراً إلى سورية عن طريق بوخر أصغر، وكان المرفأ قد بنتشغيل

تعرض المرافئ السورية لمنافسة شرسة من قبل مرافئ دول الجوار مستغلة بالمقام الأول الظروف التي تمر بها البلاد، حتى إن بعض هذه المرافئ بدأت برسم إستراتيجيات خاصة بكل منها لزيادة إيراداتها وتحقيق أرباح ومكاسب ضخمة مادية ولوجستية على حساب المرافئ السورية وذلك من خلال المراهنة على مرحلة إعادة الإعمار في سورية. ويعد مرفأ طرابلس في لبنان من أبرز هذه المرافئ التي يتم إعدادها وبالسرية الكلية من خلال توفير البنى التحتية والفوقية لتأهيله بهدف اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة في المستقبل القريب وجعله المرفأ المحوري في عملية استيعاب حركة الشحن التجارية البحرية الضخمة التي تتطلبها مرحلة إعادة الإعمار.

ويقول القاضون على مرفأ طرابلس على دراسة تقديرية مفادها أن الحركة التجارية المترتبة على عملية إعادة الإعمار في سورية ستتراوح بين ٤٠-٥٠ مليون طن من البضائع المشحونة بحراً سنوياً وهذه الكمية تفوق القدرة الاستيعابية الحالية للمرافئ السورية ومرفا بيروت، ما يعني وجود نحو ٢٠ مليون طن من البضائع التي سيتم تأميمها عن طريق مرافئ أخرى، ناهيك عن فرص الاستثمار المستدامة التي يتوقع مرفأ طرابلس الحصول عليها بشحن البضائع إلى العراق سكبياً. وفي هذا المجال يؤكد حسين الجندي عضو مجلس إدارة غرفة الملاحة البحرية السورية لـ «الوطن» أنه وتحقيقاً للهدف أعلاه يخضع مرفأ طرابلس لعملية إعادة تأهيل تتألف من ثلاث مراحل ومؤخراً تم التسريع في إنجازها لتشارف المرحلة الثانية على نهايتها بعد أن قامت الحكومة اللبنانية بتأمين قرض

أوتاني لـ «الوطن»: إقبال منقطع النظير.. و ٨١٠٠٠ مسجل على المفتوح في ٣ أيام فقط!

فوضى التسجيل على الدراسات العليا تستدعي تدخل رئيس جامعة دمشق في أولى جولاته

فادي بك الشريف



هائلاً من الطلاب، حيث قدر عدد المسجلين على المفاضلات خلال ٣ أيام فقط ٨١٠٠ طالب وطالبة بزيادة إلى الضعف، متوقعة أن يصل عدد المسجلين إلى ٢٠ ألف طالب وطالبة حتى نهاية التسجيل في السادس من الشهر القادم، علماً أن التسجيل يتم في الطب البشري وطب الأسنان ومركز التعليم المفتوح الرئيسي فيما يخص بقية المفاضلات لذوي الشهادات وجرى الجيش العربي السوري، والمعاهد. يشار إلى أن التسجيل على الدراسات العليا ينتهي في الثاني من الشهر القادم وفي التعليم المفتوح حتى السادس من ذات الشهر، وأن أي قرار بتعديل التسجيل يتخذ في حينه من رئاسة جامعة دمشق.

منوها بأهمية الدراسات العليا في هذه المرحلة ودورها في تأهيل الطلاب والكوادر البشرية لرفد مؤسسات ومرافق الدولة في مرحلة إعادة الإعمار. كما أكد أمين فرع جامعة دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي الدكتور خالد الحلبي حرص الطلاب على استكمال تحصيلهم العلمي، على الرغم من الظروف الصعبة والتحديات، مشدداً على ضرورة توفير الأجواء المريحة لما له من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف الطلاب. وفي تصريح لـ «الوطن»، كشفت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح الدكتورة صفاء أوتاني أن مراكز التسجيل في المفتوح تشهد ضغطاً

إقبال كبير منقطع النظير وغير مسبوق من الطلاب يشهده مراكز التسجيل على مفاضلات الدراسات العليا من ماجستير أكاديمية وتأهيل وتخصص ودبلوم تأهيل تربوي إضافة إلى التسجيل على برامج التعليم المفتوح في الدراسات القانونية والدولية والبوليماسية والترجمة والإعلام والمحاسبة وإدارة المشروعات المتوسطة والصغيرة ورياض الأطفال ودبلوم التأهيل التربوي.

ويبدو أن ما نشرته «الوطن» منذ أيام عن الفوضى الحاصلة في مراكز التسجيل على الدراسات العليا استدعى تدخل رئيس جامعة دمشق محمد ماهر قبايبي ليقوم في أول جولة له برصد واقع التسجيل ومختلف الملاحظات التي تحدث عنها الطلاب مع التوجه بتدبيرها على الفور وتأمين جميع المستلزمات لتسجيل الطلاب مع تأمين مراكز إضافية، علماً أن الجولة شملت مراكز الحقوق والهندسة المدنية ومركز (الزلازل)، المخصصة لتسجيل الطلاب على الماجستير والتعليم المفتوح. ورئيس جامعة دمشق الدكتور محمد ماهر قبايبي وجه بتوفير جميع المستلزمات لسير عملية التسجيل، مشيراً إلى الجهود الكبيرة التي يبذلها المهندسون والعاملون لضمان سير المفاضلة بالشكل الأمثل، وتحقيق الأهداف المطلوبة منها.